## آفاق

## أجواء صنعاء (٩)

■ قلت للسيدة أمة العليم السوسوة وزيرة حقوق الانسان وأنا ألهث جراء صعود الدرج الحجري على الأقدام إلى مكتبها في الوزارة الناشئة، إن حقوق الإنسان تبدأ من هنا بتشغيل المصعد لكبار السن والعاجزين ممن يبحثون عن حقوقهم. ضحكت وهي تقول أنها من أمر بإيقاف المصعد ليتريّض الناس بالصعود والهبوط في بلد الاهتمام فيه بالرياضة قليل.

قلت لها أنت على حق، وعلى غير حق، واخشى إذا قلت لك أن توقفي واحدا على باب المصعد ليسمح ويمنع حسب حالات الناس أن يتحول الأمر الى مايشبه قصة الزير الذي بدأ مشاعا وسبيلا لعامة الناس ثم جاءوا بمن ينظم أمر الشرب ثم اخر لرقابته وهكذا دواليك أخذ يتضخم حتى أوجدوا وزارة للزير انشغلت بنفسها ونسيت ذلك الزير المبارك.

العاملون مع الوزيرة المثقفة المهذبة العادلة الضمير والتي قيل عنها أنها محل إجماع من السلطة والمعارضة في حالة استثنائية ربما أصبحت نموذجا، طبعت العاملين معها بطابعها، فليس لهم تجهّم عموم الموظفين المزمنين الذين يجيدون الزمجرة ولايحسنون العمل، ومشكلتها أنها عضو في مجلس وزراء طويل عريض، ومطلوب منها وحدها ان تزاملهم وتراقب أداءهم لحقوق الانسان، وهذا يضعها في وضع لاتحسد عليه، علما أنها لاتمتلك سلطة دستورية تساعدها على الضبط والربط، وإنما هو الرجاء والإحسان ، ودعم الرئيس علي عبدالله صالح لهذه الوزارة الناشئة المتوافقة مع إيقاع العصر والهبّة العالمية الضاجة حول حقوق الانسان وقدسيتها.

فضل النقيب

الوزيرة تكافح وتنافح بقدرما تستطيع، صحيح أنها فقدت بعض زخم الإندفاع الاولي، ولكنها عززت بالمقابل الإيمان بأهمية الدور المناط بها، وقد تواشجت مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وقدمت بنجاح الوجه الآخر لليمن الساعي الى تعميق سلطة المؤسسات، وكبح النزوع الفردي المؤذي..

صحيح أن هناك من يخرقون القوانين كل يوم ولكن من العدل أن نقول، إن هناك أيضا من يقفون في وجوههم ويحثون التراب في عيونهم، وتلعب الصحافة في ذلك دورا مشهودا حيث لاتوجد أية رقابة عليها، وقد تجمع أحيانا فتسيء الى علاقات اليمن ببعض الدول، التي لم تستوعب ولاتصدق أن هناك حرية غير موعز بها ولامسيطر عليها إلا مايمليه ضمير المعني، فقد تعود العرب على صحافة «الواجهات» حيث العصى لمن عصى.

وقد أشار الرئيس علي عبدالله صالح في مجلسه حول هذا الأمر إلى أنه جرى تقديم ملف الى دولة «حردانة» مما كتب عنها وكان قليلا ضمن إشارات عابرة، وملف آخر مما كتب ولفق حول الدولة اليمنية، وكان متجاوزا للخطوط الحمراء ومع ذلك فإن الدولة لم تتخذ من ذلك ذريعة لوأد حرية الصحافة التي ستتعلم مع الوقت كيف تصون المصالح العليا للوطن ولاتسيء الى علاقاته الخارجية الشديدة الصلة بمصالحه وبأمنه القومي.

أمة العليم السوسوة علّمها الوقت وتراكم التجارب والزاد المعرفي أن البناء يحتاج الى التأسيس القوي والحوار المستفيض لأن حقوق الإنسان ليست عراكا بالأيدي وإلا لما اختاروها هي التي تفيض بالرقة لتقف أمام عتاة المتجاوزين، وهي حتى اللحظة صابرة ولكنها تكاد تصرخ بما صرخ به الأخطل الصغير:

**أنا العاشق الوحيد لتلقى ..**
**تبعات الهوى على كتفي**

# التكامل بين انظمتنا التعليمية الثلاثة.. ضرورة وطنية

كنا قد اشرنا في موضوع سابق تحت عنوان استراتيجية التعليم الثانوي بين الواقع ومتطلبات المستقبل في ضوء قرار مجلس الوزراء برقم (٢٦١) لعام ٢٠٠٤م المتعلق بالبند (٤) والموجه الى وزراء : التعليم العالي والبحث العلمي ، التربية والتعليم ، التعليم الفني والتدريب المهني الخاص بضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية ونوعية التخصصات القائمة بهدف تحسين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم المختلفة من أجل تلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل وتناولنا ثلاث آليات إجرائية فيما يتعلق بتكامل التعليم الثانوي العام والمهني منطلقين من أهمية تطوير وتحسين نوعية مخرجاتنا التعليمية وتوجيهها لما يحقق اهداف ومتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل اليمني في سياق التخطيط التعليمي بالتنمية الشاملة تلبية لأهداف المجتمع ومتطلباته بهدف تحقيق ما يسمى بالتعليم الإنتاجي المباشر والمواكب للمستجدات والمتغيرات المستمرة في اسواق العمل والإنتاج وكنا قد اشرنا الى بعض دول متقدمة انتهجت في طرائقها ونظمها التعليمية اساليب متطورة وفقاً لتلك الآليات امثال المانيا وامريكا وبعض دول النمور الأسيوية وغيرها.

**حسين عبادي الأشول ●**

وقد حديثنا هنا سوف نتناول مضمون تلك الآليات او الإستراتيجيات وأهميتها في تحديث مناهجنا التعليمية ورفع مستوى التعليم والتدريب في مجتمعنا اليمني وكنت قد اقترحت تضمين تلك الآليات للنقاش ضمن محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي المرتقبة مستفيدين من تجارب بعض دول متقدمة والتي سوف نتطرق لاحقاً الى بعض نماذج منها .. وسيقتصر موضوعنا على تبيان مضمون الاستراتيجية الأولى وهي آليات تكامل التعليم الثانوي العام بالتعليم المهني والتقني من خلال تصميم المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وفقاً للخطط التنموية واهداف المجتمع والتركيز هنا على المستوى الثانوي لا يعني تجاهلنا للتعليم الأساسي اخذين في الاعتبار ان التعليم الأساسي يمثل الأساس والركيزة لكل أنظمة التعليم المختلفة وأن مخرجات التعليم الأساسي هي بالضرورة مدخلات للتعليم الفني والتعليم الثانوي وكذلك المدخلات المستقبلية لجميع فروع وتخصصات التعليم العالي والجامعي والمطلوب هو توحيد مسار انظمتنا التعليمية ما بعد التعليم الأساسي لما يلبي إحتياجات ومتطلبات التنمية وسوق العمل ونقطة البداية هي المناهج والبرامج الدراسية منطلقين من أهمية إن أي تطوير او تحديث للتعليم والتدريب في نظامنا التعليمي على المستوى الوطني يتطلب تصميم برامج ومناهج مناسبة ومتنوعة تلبي الاحتياجات المطلوبة من المهارات والتخصصات المختلفة ، حيث يبدأ التصميم بتحليل للسياسات التعليمية والتدريبية والسياسات التعليمية والتدريبية عبارة عن بيانات عامه توجه التفكير والعقل الذي يسبق اتخاذ قرارات ذات طبيعة استراتيجية تختص بالتعليم والتدريب وهي التي توجه الأفعال والأنشطة التعليمية وترسم اولوياتها وخياراتها وتقترح وسائل تحقيق غاياتها.

فإذا كانت غايات المناهج تتحدد في ضوء وإطار السياسات التعليمية والتدريبية المنبثقة اساساً من فلسفة المجتمع وثقافته وغاياته فإن المناهج وفي ضوء ما ترتكز عليه من اسس فلسفية ونفسية واجتماعية واقتصادية وتربوية ومعرفية هي التي ستوجه مجمل الفعاليات والأنشطة التعليمية اللاحقة سواءً على صعيد تنفيذ التعليم والتدريب او على صعيد تقييمه وتقويمه ومن هذا المنظور فإنه يتطلب بالضرورة تكامل نظامنا التعليمي وتوجيه مخرجاته على المستوى الوطني من خلال تصميم المناهج والبرامج التدريبية وفقاً لخطط ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها بحيث تكون ملائمة مع التخصصات الجديدة التي ينبغي التوجه إليها ومراعاتها حاضراً ومستقبلاً وعندما نؤكد دائماً بأهمية تكامل التعليم الثانوي بكل فروعه ومستوياته لا نقصد الدمج كما يفسرها البعض وإنما نعني بذلك ضرورة تمهين التعليم اي تنويع برامجه بتخصصات متنوعة ومتعددة المهن والمهارات ابتداءً من المراحل الأخيرة للتعليم الأساسي وحتى التعليم الثانوي وفتح خيارات متعددة لمخرجات التعليم الأساسي في نظام القبول او الانتقال الى المستوى الثانوي بحيث يكون لدى الطالب فكرة وثقافة مسبقة عن أنواع التعليم وتخصصاته المتعارف عليه في بلادنا ومن ثم تنمية الميول والرغبات والإستعداد لاختيار المسار الملائم والتخصص المناسب ثانياً ونكون بذلك قد وجهنا المسار التعليمي ككل في الاتجاه الصحيح وصولاً الى تعليم إنتاجي مباشر لما يحقق خططنا التنموية وإحتياجات سوق العمل والإنتاج وحول موضوع تمهين التعليم او تنويعة فقد اثر هذا المفهوم الاستاذ القدير احمد محمد الحربي بموضوعه المنشور في صحيفة الثورة ليوم الإربعاء الماضي بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٤ تحت عنوان (الاهتمام بالتأهيل والتدريب قضية وطنية) وكان قد اشار في موضوعه إلى كثير من التفاصيل موضحاً اهمية التنوع التعليمي في وجود منهج للإرتقاء بمعارف الدارسين وتوسيع مداركهم التعليمية والعلمية والعملية وبأن تمهين التعليم وتنويع برامجه هو الذي بإمكانه ان يرشد الطالب من وقت مبكر الى اختيار نوع المهنة او التخصص الذي يتمناه او يحلم به في المستقبل بحسب ميوله ورغبته واستعداداته بحيث يكون في المستقبل عنصراً فاعلاً وناجحاً .. كل ذلك من خلال تصميم مناهج وبرامج تعتمد على البحث الموجه للعمل والتدريب المهيء للعمل المباشر .. فالتدريب الموجه نحو العمل عملية مهمة وضرورية لصقل الموهبة وإمتلاك اليقين بالقدرة على التطبيق وتوسيع المدارك والفهم وإستيعاب الإشياء من حولنا والتعامل معها بأحساس ومسئولية.

إننا سنواجه في المستقبل الثورة المعلوماتية والثورة الصناعية بأنواعها وخاصة في مجال النفط ومشتقاته لا سيما والاستكشافات تتزايد يوماً بعد يوم وكذلك الغاز لذلك نجد من الضروري التفكير الجاد من الآن لإعداد مناهج وبرامج تدريبية مرتبطة بالمجالات الآتية :-

إنتاج النفط والقياسات الحقلية ، تشغيل وحدات المصافي حفر الآبار تقنية الغاز التحليلات الثقيلة التبريد والتكييف تصنيع المعادن ميكانيكا المعدات النفطية ميكانيكا اجهزة الحفر البناء والانشاءات الكهرباء العامة.

وهناك مجالات عديدة هامة كالفندقة والثروة السمكية والخدمات العامة المتنوعة التي يمكن ان تؤدي اعمالاً ذات مردود اقتصادي كبير للبلد علاوة على المجالات الإخرى في الزراعة والصناعة وغيرها وهذه المجالات يجب ان توكل الى ايدي يمنية مدربة تستطيع ان تقوم بالأعمال بكل كفاءة وقدرة واتقان .. لذلك ينبغي ان تكون القوى اليمنية العاملة في هذه المجالات لديها القدرة والكفاءة اللازمة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تأهيل وتدريب كوادر متخصصة ذات كفاءة واقتدار ورغبة حقيقية لهذا لابد من الاتجاه الى وضع مناهج متطورة تلبي المهارات المطلوبة والمذكورة آنفاً والمليبة فعلاً لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل المتغير وهذا ما يفرض ضرورة التناغم بين مختلف انماط التعليم في بلادنا وهو ما تحتمل مسئولية اخذه بعين الأعتبار كافة مؤسساتنا التعليمية والتربوية في إطار من التنسيق والشراكة فيما بينها على ارضية تكامل الأدوار في صياغة الإستراتيجيات وعمل الخطط التعليمية والتدريبية ولتحقيق ذلك وكما سبق ان اشرنا إليه فإنه يتطلب وقفة جادة ومراجعة شاملة لما يلي:-

١- التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالتعليم والتدريب ككل .

٢- واقع العمل المشترك والتنسيق بين انماط التعليم المختلف ومد جسور التفاهم بين الوزارات الثلاث المشار إليها سابقاً المكونة لنظامنا التعليمي وكذلك المجلس الأعلى لتخطيط التعليم وربط توجهات المخرجات التعليمية بخطط التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل.

٣- الخطط والاستراتيجيات وإعادة صياغتها بحيث تكون واضحة محددة الهدف تكفل الوفاق والتكامل بين مناهج التعليم العام والتعليم المهني والتقني وربط توجيهاتهما بمتطلبات التنمية واهداف المجتمع.

٤- توحيد كادر المؤهلات العليا لجميع حاملي شهادات الدكتوراه على المستوى الوطني وكذا النظر الى مستويات الأجور والحوافز للعاملين في الميدان التربوي وكذلك فرص النمو المهني والوظيفي للفنيين من موجهين ومدربين وخبراء في جميع قطاعات التعليم المختلفة .

فلو اخذنا بتجربة اليابان مثلاً في هذا السياق كأعظم دولة اقتصادية في العالم اليوم في تطبيقها للالية الأولى المشار إليها سابقاً فنلاحظ ان اليابان اتبعت ما يلي:

– عملت على تصنيف برامج التعليم الثانوي النظامي الى عام ومتخصص ( تخصصات مهنية متنوعة واتاحت مجالات الانتقال الأفقي بين الطلاب في جميع مراحل ومستويات التعليم الثانوي.

– فرضت مواد إلزامية لجميع تلاميذ المرحلة الثانوية في اختيار نحو (٥٠) مادة دراسية مشتركة وكذلك لتجسيد التكامل بين مناهج التعليم الثانوي العام ومناهج التعليم الثانوي المهني والتقني.

أدخلوا في بداية التسعينات برنامج جديد سمي البرنامج (التكاملي) الذي يعد نوعاً ثالثاً في التعليم الثانوي إضافة الى التعليم العام والمتخصص حيث تتضمن مناهج هذا التعليم (٣٥) مادة دراسية الزامية منها اللغة اليابانية علم الاجتماع الرياضيات المجتمع الصناعي المعلوماتية وكل ذلك بهدف رفع مستوى الأداء في مجتمع سريع التغير تتقادم فيه المعلومات والمهارات بسرعة فضلاً عن التخطيط والتوجيه للمهن والمهارات المطلوبة لسوق العمل .

كذلك لو أخذنا بتجربة المانيا ايضاً في تطبيقها لنفس الآلية الأولى حيث اتبعت مايلي:

– توجيه وتوعية تلاميذ المرحلة الأبتدائية بمختلف انواع التعليم المتعارف عليه في كل المانيا ابتداء من السنتين الدراسيتين والسادسة تمهيداً لاختيار المسار الدراسي ابتداء من السنة الدراسية السابقة وفق مبدأ التكامل بين التعليم العام وبين التعليم المهني والتقني في إتاحة فرص لإكمال الدراسات العليا امام مخرجات التعليم الفني.

– اعتماد نظام التعليم الثنائي تجسيداً لمقومات التكامل بين التعليم الثانوي العام والمهني والتقني إذ تتضمن مناهجه مواد عامة فضلاً عن المواد الاختيارية.

– إنشاء مدارس تكميلية: حيث تكون الدراسة لمدة سنتين مخصصة لتأهيل خريجي المدارس الإساسية للتدريب على بعض مهن معنية.

– تعميم نظام الثانويات بكل اختصاصاتها ومستوياتها وتعد أحدث نوع من مدارس التعليم الثانوي والفني ويقبل فيها خريجوا المرحلة المتوسطة الذين انهو عشرات سنوات تؤهلهم خلال سنتين للالتحاق بمدارس الهندسة العليا وتضم هذه المدارس اختصاصات هندسية وتقنية واقتصادية وزراعية وغيرها.

كذلك بالنسبة لتجربة اكبر دولة في العالم الولايات المتحدة الامريكية فقد انتهجت مايلي:

– تم تصميم المناهج التعليمية على أساس إدخال مواد دراسية مشتركة لكلا التعليمين العام والمهني كالرياضيات والعلوم والحاسوب واللغتين الإنجليزية والأجنبية ومبادئ التقانة والاتصالات التطبيقية علاوة على تمهين جميع المواد الأكاديمية في المقررات والبرامج الأخرى بمعنى جعل المقررات الدراسية الأكاديمية اكثر مهنية .

– الزام طلاب التعليم الثانوي العام والمهني والفني بإنجاز بحوث ودراسات تتكامل فيه المعارف والمهارات من المهن المختلفة وفقاً لمتطلبات واحتياجات سوق العمل المتطور والمتغير باستمرار.

أعتماد برامج الاعداد التقني وهي برامج تربط السنين الأخيرتين من المرحلة الثانوية ببرامج السنتين لكليات المجتمع وتسمى برامج (٢+٢) وتتألف من ثلاثة اقسام هي:

المناهج الإلزامية المشتركة: وتهدف الى توفير كفاءات اساسية مشتركة في الرياضيات والعلوم والاتصالات والتقانة وهي موحدة لجميع الملتحقين ببرامج الإعداد التقاني.

المناهج المتخصصة: وهي مناهج ضمن المرحلة الثانوية تتألف من عدد من المقررات الدراسية تحدد حسب متطلبات التخصص ويمكن لمن اجتازها الانتقال الى سوق العمل او مواصلة دراسته في كليات المجتمع.

مناهج ما بعد الثانوية: وهي مناهج تخصصية تستمر لمدة سنتين ( بمستوى مرحلة التعليم التقني) وتؤهل الطالب للدخول الى سوق العمل في المهن التي اختارها او إكمال دراسته الجامعية .

والأهم من كل ذلك هو أن الأنظمة الدراسية لكل من الدول سالفة الذكر يتم في إطار من الشراكة والتعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم وكليات المجتمع وبين المختصين والفنيين في مؤسسات سوق العمل الصناعي من حيث تحديد الاحتياجات وتخطيط المناهج والبرامج التدريبية وتنفيذها والإشراف على التعليم والتدريب للطلاب في المدرسة واثناء التطبيق العملي على انواع المهن في اسواق العمل ، وسنتناول في موضوع قادم بإذن الله الآلية الثانية حول آليات ربط السياسات وتوجهات التعليم الثانوي العام والمهني والتقني بكل تخصصاتهما بإحتياجات سوق العمل من خلال ربط المناهج وبرامج التدريب بعالم العمل والإنتاج.

**● عميد المعهد العالي المركزي للتدريب والتأهيل – وزارة التربية والتعليم**

## وجهة نظر

## برنامج الاصلاح

إبراهيم المعلمي

**● بحكم المهنة والاحتكاك الدائم بما يجري في العالم من حولنا والاطلاع اليومي على المتغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية..فإننا نستطيع أن نجزم بأن أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في أفضل حال مقارنة بما تعانيه الكثير من بلدان العالم النامي.**

●وحتى لانخوض في متاهات السياسة واغوارها الشائكة ،دعونا نقف لوهلة قصيرة أمام المحصلة التي نقوضاها من كل الأنشطة السياسية والتي تعكس نجاحها أو فشلها في الاداء الاقتصادي والنتاج التنموي ومستوى الاستقرار المعيشي.. باعتبار ان الاقتصاد هو التعبير المكثف للسياسة أو بمعنى آخر هو هدفها وغايتها.

**● واذا ماراجعنا هذه المحصلة الاقتصادية ومسيرة العملية التنموية ومردودات الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري في اليمن.. فإننا سنخلص الى نتيجة واحدة مفادها ان اليمن بألف خير وأن سياساته الاقتصادية وخططه وبرامجه التنموية تسير بخطى حثيثة وتؤتي ثمارها بصورة ماثلة للعيان.**

.. ● ويكفي ان نعقد مقارنة سريعة بين ماكان سائدا في السنوات التي سبقت البدء بتنفيذ برنامج الاصلاح المالي والاداري وبين ماهو قائم اليوم.. ونتذكر أن بعض المغالين في طروحاتهم وخطاباتهم السياسية والاعلامية كانوا يراهنون على فشل برنامج الاصلاح وأشاعوا في أوساط الرأي العام ان هذه ليست سوى مؤامرة للتجويع والافقار والوصول بالبلاد الى هاوية الانهيار.. وزادوا بأن سعر الدولار سيصل الى ألف أو الفين ريال خلال شهور قليلة..

**● وأسهب أولئك المجتهدون في التشكيك بسياسة الاصلاحات واجراءات رفع الدعم عن بعض المواد الغذائية .. واثبتت الأيام في زمن قصير جدا أن كل تلك الاشاعات لم تكن في الحقيقة اكثر من فقاعات صابونية وان برنامج الاصلاح واجراءاته بما فيها إعادة النظر في السياسات السعرية ورفع الدعم الحكومي قد أثمر في مختلف مجالات الحياة كبناء المشاريع الخدمية ومد شبكة واسعة من الطرق واستقرار سعر الصرف ووقف المضاربة باسعار المواد الاستهلاكية والعقارات وتجفيف منابع الفساد ومصادر النهب غير المشروع للمال العام.**

almalemi@hotmail.com

# نزيف الأدمغة.. وهلامية الأسباب!!

**د/عبدالرحمن محمد الشامي ●**

التقيته في صالة المغادرة بمطار صنعاء الدولي بهدوئه المعهود المزدان بابتسامته التي لا تغادر محياه حتى ولو كان في أحلك الظروف وهو ممن يحملون هم الثقافة في بلادنا ويديرونها باقتدار وعلى نحو طيب .. وكان في طريقه الى إحدى العواصم العربية للمشاركة في مؤتمر حول نزيف الأدمغة او تجفيف العقول او ما يعرف على مدى سنوات طويلة هجرة العقول العربية وهي إحدى الظواهر التي بلي بها الإنسان العربي ضمن كثير من الابتلاءات التي اختصه الله سبحانه وتعالى بها او ربما كانت مما كسبت يداه وشقي بها كما شقيت بذلك بلدانه دون استثناء الاّ فيما يتعلق بتفاوت الضرر الواقع جراء هذه الهجرة وذلك النزيف المستمر.

– ولكلمة نزيف الأدمغة – والأجنبي في رسمها العربي والأجنبي بلاغية وشاعرية ولها وقع موسيقى على الأذن لا يخطئه متذوق للغة وحاس بمفرداتها غير ان وقعها على الأنفس مرير وتثير احزاناً كما تهيج مشاعر سلبية ممتدة عبر امتداد الظاهرة الزمني على مدار عشرات السنوات والجغرافي على امتداد أرجاء الوطن العربي الذي يمثل بكل أسف المصدر الثري والمتعاظم لهذه الظاهرة كما تضع جملة من التساؤلات التي لبعضها إجابة لدينا ولا نملك إجابة للبعض الآخر .

الكثير منا على اختلاف الفئات العمرية والتعليمية .. قادر على سرد عدد من العلماء العرب الذين لمعت اسماؤهم في الغرب في كثير من جوانب المعرفة العلمية ،التطبيقية والإنسانية ، حين هاجرت اليه بعد ان كانت قبل ذلك في أوطانها نسياً منسياً ، بل ربما لم تكن تجد ما يوفر لها الحياة الكريمة التي ارادها الله عز وجل لها بموجب التكريم الإلهي لبني البشر ولو لم تتخذ قرار الهجرة أو يتهيأ لها من الظروف ما يعينها عليه لما حققته في مجالات العلم وآفاق المعرفة ولما كانت على ماهي عليه اليوم بل ولربما اندثرت موهبتها ضمن كثير من الكنوز التي تندثر في عالمنا العربي دون ان ندري بها ولا نشعر بفقدانها.

لن أخوض في أسباب هذه الظاهرة لان الكثير قد كتب وقيل في ذلك الى الدرجة التي يمكن معها القول: بأن كثيراً من المهتمين بالشأن العلمي والثقافي على دراية كافية بتلك الأسباب الاّ اني أبادر فأقول إن حجة الإمكانيات المادية والتقنية المتحققة في الغرب ليست هي السبب الاوحد في هجرة العقول العربية الى الخارج إذ أن من المتحقق على مدى سنوات طوال أن البيئة العربية ليست مواتية للإبداع في كثير من الحالات فالإبداع الفكري لا ينمو او يزدهر الاّ في مناخ من الحرية بل ووصل بها الحال الى أن أضحت بيئة طاردة لكثير من ذوي الأفكار الحرة والجريئة حتى لقد تم إقحام الدين في هذا الخصوص بحكم الوصاية التي يفرضها كثير ممن نصبوا انفسهم اوصياء على خلق الله سبحانه الذي اختص هذا الكائن من بين مخلوقاته بعنصر الإرادة الحرة واعطى له حرية الاختيار في أعظمها شأناً وهو: الاختيار المبدئي بين الايمان به سبحانه وتعالى او الكفر والعياذ بالله!

وإذا كانت الهجرة الخارجية هي المتبادرة الى الذهن عند الحديث عن نزيف العقول العربية فإن هناك هجرة داخلية تغيب عنا كلية عند الحديث عن هذه الظاهرة وقد لا تقل ضرراً عن نظيرتها الآنفة الذكر وتتمثل في اختيار الانزواء القسري او الاختياري واعتزال الحياة العامة كلية والإسهام فيها .. عند الاصطدام بكثير من المعيقات والمحبطات التي قد تصل الى حد الحرب الخفية او المعلنة من ذوي المصالح الخاصة وممن لا يملكون المعرفة العلمية إزاء من يملكونها ولا يقوون على تلك المواجهة غير المتكافئة فإذا وهنت قواهم وخارت عزائمهم إزاء ذلك التيار الجارف اختاروا الانسحاب والانزواء فخسرت بذلك اوطانهم الشيء الكثير.

إن مشكلتنا في تقديري المتواضع تكمن في كثير من الحالات في الإسهاب المفرط في مسألة التنظير للمشكلات والظواهر التي تعتري حياتنا وتعوق مسيرتها ونصرف جهداً كبيراً في اكتشاف اسبابها وتشخيصها .. ولكن لا يلازم ذلك جهد مماثل عند التعاطي مع الواقع العملي والانتقال من مسألة التنظير والتشخيص الى طور المعالجة والتطبيق فلا نتخذ من الحلول ما يؤدي الى الحد من تلك الظواهر مكتفين بسرد المقولات الفضفاضة والجمل العامة لتستمر عجلة الحياة دائرة في رحا لا ينتهي وتلكم هي المشكلة .

إن قرار الهجرة الأبدي او المرحلي والاغتراب عن الأهل والأوطان لهي مسألة صعب على النفس اتخاذها ولا يلجأ إليها الإنسان الا مضطراً على اعتبار الحب الفطري لكل ذلك مجتمعاً مما جبل الإنسان عليه بالفطرة الإنسانية التي فطر عليها والعوامل البيئية التي اكتسبها وهو ما تجسد في اسمى معانيه الحزينة في شخص الرسول (صلى الله عليه وسلم) حينما اخرج من مكة ورنا ببصره إليها قائلاً والله إنك لأحب بلاد الله الي ولولا ان اهلك اخرجوني منك ما خرجت وتغنى بذلك المعنى امير الشعراء حين قال

وطني لو شغلت بالخلد عنه
نازعتني اليه في الخلد نفسي

إن المواطنة الحقة والانتماء الصادق للأوطان يقتضيان ضمن مقتضيات عديدة الشعور بالتقاسم في المسئولية فيما يحل بالأوطان على اعتبار المشاركه الحقة في الأرض التي نقلها والسماء التي نستظلها ومن ثم فالإحساس بالواجبات ينبغي ان تتصدر الاهتمام بالمطالبة بالحقوق التي من الواضح هيمنتها الشديدة على عقولنا على حساب الإغفال الشديد للأولى فمن وكم منا سأل نفسه ذات يوم عند الاحساس بالتذمر عما قدمه للوطن وهل ما قدمه كاف باستحقاقات المواطنة ام لا؟ ومن هنا فإن الوعي بهذه البدهية البسيطة يغدو أحد العوامل الفاعلة عند التعاطي مع مانحن بصدد الحديث عنه هنا بدلاً من هلامية الأسباب التي نوردها عند التعاطي مع كثير من مظاهر حياتنا السلبية بدءاً بالصغير منها وحتى الكبير مما يشعرنا بنوع من الإحساس بالبراءة الزائفة الناتجة عن غزو الأشياء واسقاطها على قوى هلامية لا نستطيع تلمسها في الواقع الفعلي في حين أن المسألة في حقيقتها مردها الى سلسلة من الممارسات السلبية التي يمكن ان يكون جميعنا شركاء فيها بدءاً بالمواقع الصغيرة وحتى أعظمها وفي اعتقادي ان انتقالنا الى هذا النمط من التعاطي مع الأمور على المستوى الفكري والعملي من شأنه ان يمثل نقلة نوعية في الحد من كثير من مظاهر حياتنا السلبية والذي سيقابله على الجانب الآخر إعظم لجوانبها الإيجابية وما يترتب على ذلك من تحسن في حياتنا وتطور ونهضة لأوطاننا مالم سنظل ندور في الرحاء دون وعي ولا غاية من هذا الدوران.

**● نائب عميد كلية الفنون الجميلة جامعة الحديدة**

## حدث وطني حضاري

**عميد / علي علي يعقوب**

● إنطلاقاً من حرص فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على أهمية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت وضرورة تكاتف كافة شرائح المجتمع المدني من أجل إنجاح فعاليات هذا المشروع الوطني الهام .. قام الاخ الرئيس القائد بتدشين ليلة الاسناد الزمني للتعداد العام .. وشدد على ضرورة ادلاء المواطنين بالبيانات والأرقام بصورة دقيقة . داعياً كافة الفعاليات الرسمية والشعبية للإسهام في إنجاز هذه المهمة الوطنية الكبيرة التي ستمكن الحكومة من رسم السياسات التنموية على أسس علمية دقيقة ..

ولقد دخلت كلمة الاخ الرئيس القائد علي عبد الله صالح القلوب بدون استئذان وحظيت بتجاوب كبير من كافة أبناء شعبنا في كل شبر من ارض الوطن اليمني الكبير الذي يشهد هذه الايام تواصل فعاليات هذا الحدث الوطني الحضاري..

حيث جسدت كافة شرائح مجتمعنا ذلك التجاوب عملياً على ارض الواقع المعاش من خلال استقبال المواطنين للاخوة والاخوات العاملين في التعداد بكل ترحاب والتعاون معهم من خلال الادلاء بالمعلومات والبيانات الدقيقة والصحيحة والإسهام بفاعلية لإنجاح فعاليات التعداد العام ..

ولقد سلط مجلس الشورى المزيد من الضوء على أهمية التعداد العام في اجتماعه يوم الاثنين قبل الماضي من خلال مناقشته تقرير لجنة الصحة والسكان بالمجلس الذي تضمن اربعة محاور والتوصيات .

وسنتناول هنا المحور الاول والمحور الثاني حيث تضمن المحور الاول المفاهيم والاهداف والفوائد المدرجة ضمن الاطار التشريعي والقانوني للتعداد ودور منظمات المجتمع المدني والحكومي لإنجاح التعداد ويشتمل هذا المحور على :-

التطرق الى جملة من الأهداف منها توفير البيانات الدقيقة والشاملة لحجم السكان والمساكن والمنشآت ، معرفة معدل النمو للسكان والتوزيع الكلي والنوعي والعمري والجغرافي للسكان بالإضافة لحجم حركة القوى العاملة وقياس معدلات الهجرة داخلياً وخارجياً ،تحديث الاطار العام (مباني ، مساكن ، أسر) توفير قاعدة بيانات لوضع استراتيجيات وسياسات لتحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية .. الخ تطوير العمل الإحصائي ، تخفيف الفقر ، توفير المؤشرات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦م ٢٠١٠ بغية تحقيق اهداف التنمية الألفية الثالثة.

اما فيما يخص الفوائد فإنها تندرج ضمن جملة من الاستخدامات لبيانات التعداد في صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي وتستخدم لأغراض خطط التنمية ودراسة وتقييم كافة المستويات والمتغيرات الجارية بين الخصائص للسكان والمساكن والمنشآت .. تقسيم فوائد البرامج الإنمائية .. دراسة وتقييم الموارد المتاحة من القوى العاملة وتقسيم الوضع الديمغرافي والاجتماعي الراهن وتخطيط الرعاية الاجتماعية .. إلخ.

بالإضافة الى جملة من الفوائد المستخدمه لأغراض اخرى في الجانب الحكومي منها البحوث ، مؤسسات الاعمال التجارية ونظام الاحصاء القومي.

اما فيما يخص الإطار التشريعي والقانوني للتعداد فإنه يمثل في محتوه الشئون التنظيمية .. المرونة التشغيلية والإلتزام العام بتوفير المعلومات وتحديد العقوبات عند الرفض والمجاز وغير المجاز قانوناً لنشر المعلومات.

.. اما المحور الثاني حول الأهمية الاستراتيجية للتعداد والتي تشتمل على الآتي:

● تقييم كافة المستويات والمتغيرات الجارية فيما بين خصائص السكان والمساكن والمنشآت وتوفير كافة الاحتياجات المعيشية والاساسية للأسر ومساعدتها ووضع أولويات الخطط التنموية للعمل بها .

● تقسيم فوائد البرامج الانمائية وخاصة على المناطق الصغيرة خلال فترات زمنية معينة مثل مكافحة الأمية ، القوى العاملة ، التنمية الريفية تنظيم الأسرة معالجة قضايا الفقر .. الخ .

● دراسة وتقييم الموارد المتاحة من القوى العاملة لمعرفة حجم القوى العاملة وانعكاسها بحجم وتوزيع السكان وخصائصه على خيرات التنمية المستدامة والمرجوة .

تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية المتمثلة بتوزيع السكان ومستويات التعليم واحوال السكن والتي من خلالها يحدد مقدار الاعانة او توفير الضمان الاجتماعي لها وتحسين الحالة الاجتماعية للمرأة من خلال التأمين وتوسيع أنشطة التنمية القائمة على تعزيز دور المرأة في اليمن .

● صياغة الدراسات وسياسات وبرامج إسكانية لتحديد احتياجات الاسقاطات بغية تحديد المجموعات السكانية مثل الاطفال، الشباب المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة لوضع مؤشرات مفيدة لصياغة برامج خاصة لصالح هذه الفئات .

● الاستخدامات المستفاد منها في العديد من البحوث الرسمية وغير الرسمية التي يعتمد عليها في رسم الكثير من السياسات والبرامج المختلفة المجالات خاصة البحوث الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية .

● دراسة وصياغة سياسات استثمار اموال التنمية في قطاعات رئيسية مثل الاسكان النقل التعليم الصحة .. الخ بالإضافة الى تقييم احتياجات تلك القطاعات لتحديد حجم المشكلة ووضع الحلول المناسبة لمواجهة تلك الإشكالات وتفعيل دور القطاع الخاص ورفده بهذه المعلومات لزيادة مساهمته في التنمية.

● دراسة وتقييم البيانات الخاصة بالمنشآت التجارية لتوفير المعلومات عن عدد العاملين وتصنيف المنشآت بحسب حجم العمالة فيها وتوفير المعلومات عن الحالات الوظيفية للأشخاص من ذوي النشاط الاقتصادي وتقدير طلب المستهلكين وتحديد مواطن التصنيع والتسويق وفقاً لحجم السكان وتوزيعه بحسب الجنس والسن .

● دراسة وتقييم مساحة الأرض الزراعية القابلة للزراعة والمحاصيل الدائمة واستخدام المخصبات بالإضافة الى تقييم الغابات ونسبتها من الاراضي الزراعية وتقييم مشكلة التصحر ومساحة الأراضي المهددة بالتصحر .

دراسة وتقييم كميات المياه السطحية والجوفية ونسب الاستهلاك والمتوفرة منها.